

---

جمهورية إندونيسيا  
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية  
ضميمة  
رد الإدارة على تعليقات ممثلي الدول الأعضاء

---

الوثيقة: EB 2022/137/R.20/Add.2

بند جدول الأعمال: 12(أ)(1)(أ)

التاريخ: 1 فبراير/شباط 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

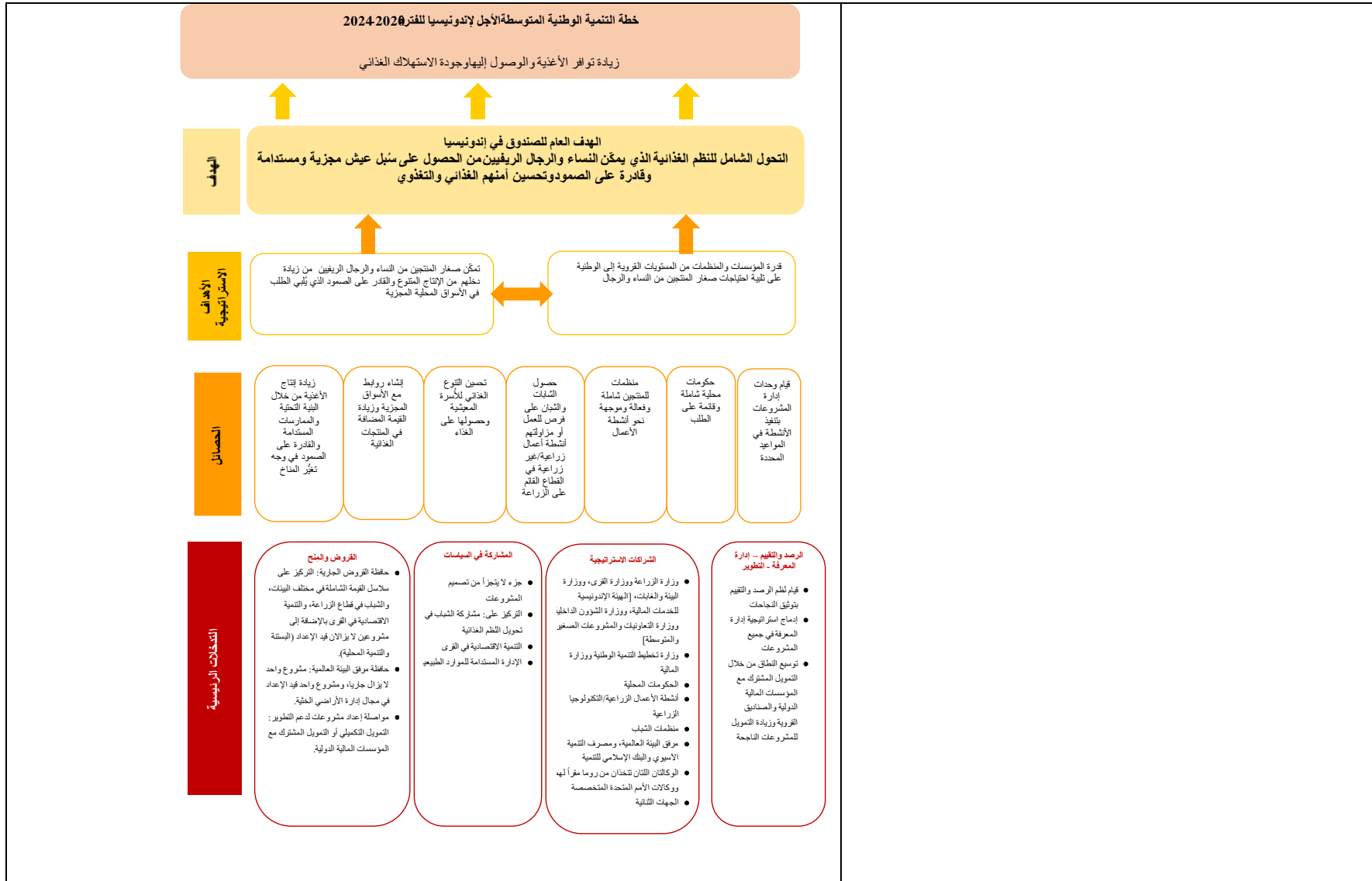
---

---

هانى عبد القادر السعدنى سالم المدير القطري شعبة آسيا والمحيط الهادى البريد الإلكتروني: h.elsadani@ifad.org	الأسئلة التقنية: Reehana Raza المديرة الإقليمية شعبة آسيا والمحيط الهادى البريد الإلكتروني: r.raza@ifad.org
---	---

---

رد الإدارة	تعليقات من المملكة المتحدة
<p>تتمثل نظرية التغيير في أن (1) صغار المنتجين من النساء والرجال الريفيين يمكنهم بناء سبل عيش تدر عليهم دخلا وتولد لهم أصولا ثابتة وتحافظ على الموارد الطبيعية وتساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية. وسيتحقق ذلك عن طريق تمكينهم من إنتاج منتجات متنوعة ومربحة ومرنة وتسويقها (الهدف الاستراتيجي 1)، وتمكين المؤسسات والمنظمات من المستويات القروية إلى الوطنية من تقديم خدمات عالية الجودة تلبي احتياجاتهم (الهدف الاستراتيجي 2).</p> <p>الشكل 1 - نظرية التغيير في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية</p>	<p>ترحب المملكة المتحدة بالاستراتيجية القطرية الجديدة للصندوق، وما تتضمنه من تحليل مفصل للمساءل التي يواجهها قطاع الزراعة في إندونيسيا، ونهج تدريجي لإدارة الأمن الغذائي والتغذوي من منظور النظم الغذائية. وعلى الرغم من أهمية الجزء السردى من الاستراتيجية، تبين لنا أن المسارات كان من الممكن أن تكون أكثر وضوحا - إذ لم يوضع إطار تخطيطي شامل أو نظرية للتغيير.</p>



رد الإدارة	تعليقات من المملكة المتحدة
<p>موافقة. أشارت الاستراتيجية إلى أن برنامج الصندوق في إندونيسيا سيدعم تحسين مهارات أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك محو الأمية المالية، وتعزيز مهاراتهم التنظيمية، وتيسير الوصول إلى تكنولوجيات الإنتاج الحديثة والخدمات المالية. وسيقدم البرنامج أيضا سبلا للاستثمار في القيمة المضافة، وتحسين الوصول إلى السوق، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.</p>	<p>سيعتمد نجاح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بطبيعة الحال على مسار التنفيذ الذي سيسلكه الصندوق، وعلى قدرة البرنامج على التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف. ونحن نشجع المشروعات التي توضع من خلال نموذج قائم على تطوير نظم السوق وإشراك القطاع الخاص بهدف تحويل النظم الغذائية وتحفيزها. ونود أيضا أن نؤكد من جديد أهمية الاستفادة من التمويل ومعالجة الحواجز التي تحول دون وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق- على النحو الوارد ضمنا في الاستراتيجية.</p>
<p>يجري بحث ذلك في إطار الشراكة الجديدة مع مصرف التنمية الآسيوي، وهي مشروع تنمية البستنة في المناطق الجافة. وسيستثمر هذا المشروع في البنية التحتية (الري والاتصال ومرافق ما بعد الحصاد وإنتاج البذور)، ومواد الزراعة المحسنة النوعية، وتدريب موظفي الإرشاد وتعزيز مهاراتهم، وتوفير الدعم التقني والتيسير ذي الصلة والمنتظم للمزارعين، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين الوصول إلى الأسواق من خلال تعزيز الروابط في مرحلة ما بعد الحصاد والتجهيز (بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص) وبناء روابط مع أصحاب المصلحة الآخرين في سلسلة القيمة. وسيعزز ذلك وضع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على طول سلاسل القيمة.</p>	<p>نرحب بالابتكار في الزراعة، ولكننا نشجع التدخلات مع القطاع المالي، وإطلاق منتجات تمويل زراعي مبتكرة يمكن أن تدفع عجلة التنمية على الأجل الطويل. وينطبق ذلك أيضا على فرص الحصول على التمويل بشكل عام لأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ونحن نشجع الصورة الكبيرة، والتدخلات التحويلية التي تؤدي إلى قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع - وعدم الاقتصار بالتالي على المنح على مستوى الأسر المعيشية. ومن المناسب تماما وجود وزارة المالية كشريك رئيسي ومصرف التنمية الآسيوي كجهة مشاركة في التمويل في هذا النوع من التفكير.</p>
<p>ترتبط هذه المرحلة الرئيسية وتلك الحاصلة ارتباطا وثيقا بالمسارات. ومن المتوقع أن تساهم بعض النتائج التي يستهدفها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أو معظمها أو جميعها، في تحقيق تغييرات دائمة داخل النظام الغذائي.</p>	<p>تعدّ المراحل الرئيسية والحصائل ضرورية، ولكننا نوصي بالأخذ بنهج متوازن في السعي إلى تحقيق النتائج مقابل إحداث تغيير دائم داخل النظام الغذائي وهما أمران قد يتضاربان في كثير من الأحيان.</p>

رد الإدارة	تعليقات من المملكة المتحدة
<p>تدور حالياً مناقشات بين الصندوق ووزارة المالية، ويجري استكشاف إمكانية أن تكون الوزارة أحد الشركاء المنفذين. غير أن ذلك لم يُدرج في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية نظراً لأن لا يزال في المراحل المبكرة. ونحيط علماً باقتراح العمل مع البنك الدولي فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة بشأن صندوق البيئة.</p>	<p>أخيراً، نلاحظ عدم وجود أي إشارة إلى صندوق البيئة الجديد الذي تقوده وزارة المالية مع مجلس مؤلف من جميع الوزارات الأخرى التي سيعمل معها الصندوق. ولا يزال صندوق البيئة في مهده، ويحتاج أيضاً إلى دعم قدراته. فهل سيتعامل معه الصندوق؟ نحن نُشجع الصندوق أيضاً على العمل مع البنك الدولي في بذل العناية الواجبة بشأن صندوق البيئة.</p>